بسم الله الرحمن الرحيم

# كلمة

# دولة قطر تلقيها

# سعادة الدكتورة/ موزة ناصر الكعبي

# نائب رئيس مجلس إدارة المؤسسة القطرية

# لرعاية المسنين

# أمام

# الدورة العادية الأولى

# لأعمال الفريق العامل المفتوح العضوية

# للشيخوخة

١٨ أبريل ٢٠١١- نيويورك

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations - New York
809 U.N. Plaza. 4th Floor. New York, NY 10017. Tel: (212) 486-9335. Fax: (212) 758-4952

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،،،

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم السيد الرئيس والمكتب على انتخابكم، كما ويشرفني أن أقدم بيان دولة قطر في الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة، والذي نأمل أن يكون فرصة لمناقشة للخروج بخلاصة حول الإطار الدولي و الإقليمي عن حقوق الإنسان للمسنين و الذي يتضمن أهم الثغرات الحالية على المستوى الدولي والتدابير المقترح اتخاذها، من أجل إقامة مجتمع شمولي لجميع الأعمار يشارك فيه كبار السن مشاركة كاملة ودون تمييز وعلى قدم المساواة مع غيرهم.

السيد الرئيس،،،

إيماناً من دولة قطر بأهمية فئة كبار السن كأحد الفئات الهامة التي تشملها عملية التنمية ، فقد اتخذت الدولة عدة خطوات من أجل تعزيز حقوق المسنين على المستوى الوطني. فمن منطلق سعي دولة قطر الدائم تحت القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني- أمير دولة قطر- إلى ترسيخ قيم العدالة الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع القطري . فقد عكست نصوص الدستور القطري و خاصة في المادتين رقم (٢١) و (٢٨) الاهتمام بالمسنين حيث أنها تسعى لإرساء قواعد ومبادئ نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي وثقافي يكفل للمواطنين بمختلف فئاتهم العمرية والاجتماعية حياة تسودها الصحة والطمأنينة والعلم والأمن والرفاه.

كما أولى المشرع القطري اهتمامه بهذه الفئة من خلال إصدار التشريعات التي تكفل الحماية لهم كقانون الضمان الاجتماعي القطري رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٥ والذي حدد عدة فئات مستفيدة من الضمان الاجتماعي من بينها المسن الذي تجاوز الستين عاماً، وقانون التقاعد والمعاشات رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٢ والذي يضمن حقوقاً تقاعدية ومعاشية للمسنين. إضافة إلى صدور قانون ذوي الاحتياجات الخاصة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٤.

وإضافة إلى الضمانات التشريعية و القانونية التي كفلتها الدولة لهذه الفئة، فإن جهود المؤسسات الحكومية و مؤسسات المجتمع المدني لها دور بارز في الاهتمام بكبار السن من خلال تعزيز السياسات والبرامج المتعلقة بالشيخوخة في الخطط و البرامج الإنمائية الوطنية، حيث تم إنشاء المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بموجب القرار الأميري رقم (٥٣) لعام ١٩٩٨ كجهة عليا تعنى بتعزيز دور الأسرة في المجتمع . وأولى المجلس منذ إنشاءه اهتماماً بقضية المسنين ورسم السياسات والخطط على المستوى الوطني لتوفير الحماية والرعاية الاجتماعية لهم.

كما تم صدور القرار الأميري رقم (٤٠) لسنة ٢٠٠٩ المعني بالهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الاجتماعية حيث تم استحداث إدارة خاصة بفئة المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة في الهيكل الجديد للوزارة. فضلاً عن ذلك فقد تم إنشاء المؤسسة القطرية لرعاية المسنين في يناير ٢٠٠٣م، والتي تهدف إلى توفير خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية المناسبة للمسنين، وتقديم خدمات الرعاية للمسنين في مساكنهم وبين أسرهم ومحاولة إدماج المسنين في المجتمع كل حسب قدراته.

السيد الرئيس،،،

إيماناً من دولة قطر بأن الصحة هي حق من حقوق الإنسان، فقد ارتفعت نسبة الإنفاق الحكومي على الرعاية الصحية من ٥,٦٥% من إجمالي موازنة عام ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٧,٢% من إجمالي موازنة عام ٢٠١٠-٢٠١١، ونتيجة تحسن الظروف الصحية في دولة قطر وارتفاع مستوى المعيشة؛ فقد ارتفعت نسبة المسنين بعمر ٦٠ سنة فما فوق من نحو (٤%) من السكان القطريين عام ٢٠٠٤ إلى أكثر من (٨% ) من السكان القطريين عام ٢٠١٠.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة تشير إلى تزايد نسبة كبار السن على الصعيد العالمي من ١٠ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ١٥ في المائة في عام ٢٠٢٥. وسيترك هذا التحول الديمغرافي العالمي آثاراً عميقة على كل جانب من جوانب حياة الأفراد والمجتمعات على الصعيدين الوطني والدولي، الأمر الذي يعني ضرورة الإعداد لمواجهة الأبعاد المتوقعة لظاهرة الشيخوخة.

وفي سبيل تحقيق التوازن السليم بين التحولات الديموغرافية والتنمية المستدامة فقد تم اعتماد رؤية قطر ٢٠٣٠ في أكتوبر ٢٠٠٨، حيث أن إحدى غايتها هو "بناء نظام فعال للحماية الاجتماعية لجميع القطريين، يرعى حقوقهم المدنية و يثمن مشاركتهم الفعالة في تطوير المجتمع و يؤمن لهم دخلاً كافياً للمحافظة على الكرامة". ومن أجل ترجمة أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ تم إعداد الإستراتيجية الوطنية التنموية (٢٠١١-٢٠١٦) و التي تم إطلاقها في الثامن و العشرين من مارس ٢٠١١، حيث تحتوي على برامج من شأنها أن توفر أفضل مستويات الرعاية الصحية المتطورة والحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي.

كما اشتملت الإستراتيجية العامة للأسرة في دولة قطر والتي أطلقها المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في ديسمبر ٢٠١٠ على مجموعة من البرامج التي تهدف إلي تحسين الواقع الحالي للمسنين وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والصحية والقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على أساس السن أو الجنس وتحقيق الشيخوخة الآمنة.

علاوة على ما سبق فقد جاءت (السياسة السكانية لدولة قطر ) والتي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٨ لتفرد جزءاً خاصاً بالمسنين في المحور المتعلق بقضايا التمكين، حيث تم تحديد الغاية الخاصة بهذا المحور بـــ" تمكين المسنين من المشاركة بفعالية في الحياة العامة" من خلال تحقيق عدة أهداف تتعلق بالعمل على ضمان الخدمات الصحية والاجتماعية لهم، وتطوير نظام التقاعد والتأمين الاجتماعي وتطوير طب الشيخوخة و تحسين منافذ خدماته.

السيد الرئيس،،،

لا يسعني إلا أن أؤكد على أنه بالإضافة إلى المواثيق والتشريعات ذات البعد الإقليمي والعالمي والتي أولت اهتماماً بالمسنين فضلاً عن الشرائع السماوية المختلفة، إلا أنه من الضروري التركيز على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تطرحها الشيخوخة وإلى إعطاء أولوية لصياغة السياسات الوطنية الرامية إلى تحسين نوعية حياة المسنين وتمكينهم من مواصلة نشاطهم وتوفير الرعاية الصحية اللازمة والضمان الاجتماعي وذلك لتحقيق مجتمع لجميع الأعمار.

وشكراً السيد الرئيس،